Belady
An island for humanity
المحاكمة العادلة في مصر
عدالة مؤجلة ومنقوصة

المحاكمة العادلة في مصر : عدالة مؤجلة ومنقوصة

مقدمة

يُعتبر الحق في محاكمة العادلة من الحقوق الأساسية المهمة لرفع مستوى حماية حقوق الإنسان في العديد من الدول، وخاصة في المجتمعات الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان.

تُعَدُّ الحكومات الملتزمة بحماية حقوق الإنسان على أساس المفهوم القانوني للمحاكمة العادلة هي الحكومات التي تحقق العدالة وتضمن تحقيق الحق في المحاكمة العادلة للجميع.

يعني **حق المتهم/ة في محاكمة عادلة** الإمكانية في مقاضاته/ا بشأن الاتهام الجنائي أمام محكمة مستقلة محايدة، بناءً على القانون، وقبل إيداع الاتهام له. يُمكنه الدفاع عن نفسه بطريقة علنية، ويُتيح له **مراجعة الحكم الصادر ضده**.

يضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في المحاكمة العادلة، حيث تنص المادة 10 منه على "حق كل إنسان في إجراء محاكمة عادلة وعلنية، أمام محكمة مستقلة ونزيهة تكون مختصة بالنظر في الاتهامات الموجهة إليه."

يشهد الفضاء السياسي في مصر منذ 2014 انغلاقا واضحا عبر النيل من حرية التعبير والمشاركة السياسية. يظهر ذلك من خلال تقييد حقوق المواطنين في التظاهر السلمي والتعبير عن آرائهم السياسية، وكذلك عبر انتشار المحاكمات السياسية التي تستهدف عادة النشطاء/ات والمعارضين/ات السياسيين/ات.

تعتبر هذه السياسات تهديدًا لمفهوم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان في مصر. فالمحاكمات السياسية غالبًا ما تتم بطرق لا تلتزم بالمعايير الدولية للعدالة، مما يؤثر سلبًا على مبدأ الحق في المحاكمة العادلة ويعرض الأفراد لخطر الظلم والتمييز.

تتجلى التحديات التي يواجهها المواطنون/ات في المصر أساسا في وجود ترسانة قانونية تفتقد في طياتها إلى العديد من ضمانات المحاكمة العادلة وخاصة **حق التقاضي على درجتين في قضايا الجنايات** الذي تم تأجيل تفعيله في دستور 2014 إلى عشر سنوات لاحقة من خلال المادة 240، و **انفراد النيابة العمومية بأعمال التحقيق والإحالة** التحقيق بناءًا على الصلاحيات المسندة لها في قانون الإجراءات الجنائية الذي يمنحها يمنحها حرية كبيرة في توجيه التهم وجمع الأدلة دون وجود رقيب مما يتسبب في تهديد جدي على الحريات.

ا/إحصائيات حالات القبض على النساء والأطفال لعام 2023

يعد حرمان أي إنسان من حريته أمرا بالغ الخطورة، لذلك يجب على القانون أن يضبط ويقيد بصرامة شروط ذلك، عملا بأن الأصل هو الحرية والاحتجاز هو استثناء، وهنا يأتي دور الإجراءات الجنائية التي تعرف بكونها مجموعة القواعد التي تنظم نشاط السلطات العامة للتحقيق والبت في جريمة تم ارتكابها، وتستهدف مجموعة الإجراءات المتعلقة بتحديد المسؤول/ة عن الجريمة وتقديمه/ا للمحاكمة والعقوبة الجنائية المقررة في حقه/ا.

تعد قوانين الإجراءات الجنائية ضمانة أساسية لتحقيق المحاكمة العادلة وحماية حقوق الأفراد في سياق القضايا الجنائية وهي ما تترجم حق التقاضي على درجتين من خلال استئناف الأحكام الأقل درجة.

يعرف الإستئناف بكونه طعن على حكم ابتدائي لإعادة النظر فيه مرة أخرى أمام هيئة قضائية أعلى درجة وتسمى محاكم الاستئناف. وتعد محكمة الاستئناف هي المعنية بإثبات الحكم أو إلغائه أو الزيادة عليه.

يقر قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة 1950 في المادة 402 حق المتهمين/ات في الاستئناف في مادة الجنح والمخالفات دون ذكر الجنايات، بينما نص الدستور المصري في المادة 240 على أن: "تكفل الدولة توفير الإمكانيات المادية والبشرية المتعلقة باستئناف الأحكام الصادرة فى الجنايات، وذلك خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وينظم القانون ذلك"

تعبر هذه المادة الدستورية على تأجيل صريح لمدة 10 سنوات لحق في التقاضي على درجتين في قضايا الجنايات والذي انتهاكا مباشرا للحق في المحاكمة العادلة، خاصة أن المحاكمات السياسية في مصر عرفت تضخما لافتا منذ اعتلاء النظام السياسي الحالي في 2014 أي موعد سن الدستور الجديد.

2/الاستئناف في قضايا الجنايات : العدالة المتأخرة عدالة مهدره

خلال شهر يناير 2024 تزامنا مع انتهاء المهلة الدستورية صادق مجلس النواب المصري على مشروع قانون استئناف أحكام محاكم الجنايات المُقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية من خلال القانون رقم 1 لسنة 2024.

أعلنت المادة 366 من القانون رقم 1 لسنة 2024 عن تشكيل محاكم استئناف للنظر في قضايا الجنايات. كما أجازت المادة 419 (مكررا) للمتهم والنيابة العامة الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة عن محكمة الجنايات أولية الدرجة.

لكن قبل هذا التعديل، رصدت بلادي خلال سنة 2023 مثول 14 سيدة و29 طفل/ة أمام محكمة الجنايات بتهم سياسية مما يعني حرمانهم/هن دستوريا من حق التقاضي على درجتين. وهو ما يترجم معاناة الشعب المصري على مدى عقد من الزمن من حملات التنكيل المستمرة التي فرضتها السلطة الحاكمة، حيث اعتمدت على قانون الإجراءات الجنائية الذي يكرس حرمان المتهمين/ات على ذمة جنايات من حقهم/هم في الاستئناف واستخدمت السلطة القضائية لتحقيق أهدافها.

طوال عشرة سنوات هدفت السلطة إلى تحقيق تكامل سيطرتها واستخدمت الأدوات القانونية لقمع أي صوت معارض وتطهير المشهد السياسي من المعارضين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان.

تعتبر بلادي أن التنكيل بالنساء والأطفال وعموم المواطنين/ات المصريين/ات عن طريق تحويل الخلافات السياسية إلى المحاكم الجنائية وتأجيل حق التقاضي على درجتين في مادة الجنايات لمدة 10 سنوات قرار سياسي مخطط مسبقا من قبل السلطة السياسية وترجمه تأجيل الحق في الاستئناف في مادة الجنايات عبر واضعي الدستور في 2014.

3/انفراد النيابة العمومية بسلطة الاتهام والتحقيق

تستخدم النيابة العامة صلاحيات التحقيق بناءً على المادة 1 من قانون الإجراءات الجنائية، حيث تتخذ دورًا محوريًا في رفع الدعوى الجنائية وتنفيذها بدون رقيب. وفقًا للمادة 64 من نفس القانون، يمكن للنيابة العامة أيضًا طلب ندب قاضٍ من محكمة الابتدائية لتنفيذ التحقيق إذا رأت ذلك مناسبًا بناءً على ظروف القضية. يعكس هذا النهج اختيارية النيابة في تعيين قاضي التحقيق، مما يمنحها حرية كبيرة في توجيه التهم وجمع الأدلة دون وجود رقيب.

تظهر هذه السيناريوهات عدة تحديات، حيث يشكل انفراد النيابة بإجراءات التحقيق تهديدًا كبيرًا لحقوق المتهمين وينذر بخطورة تجاوز السلطة التنفيذية للحدود المفروضة على إجراءات التحقيق الجنائي. في ظل غياب رقابة خارجية، قد يؤدي هذا النهج إلى تفاقم عدة تحديات أهمها تهديد حقوق المتهمين، حيث يتاح للسلطة القانونية فرصة أكبر لممارسة الضغط أو حتى استخدام التعذيب لاستخراج اعترافات بشكل غير قانوني.أيضا، قد يؤدي هذا الانفراد إلى انحياز وتحيز في إجراءات التحقيق، مما يعرض العملية القانونية للتأثيرات السلبية لتوجيه التهم بناءً على اعتقادات فردية دون احترام لحقوق المتهم.
إن فصل سلطة الاتهام عن سلطة التحقيق يعزز فعالية نظام العدالة الجنائية، حيث يتيح للنيابة العامة أن تقوم برفع الدعوى واتخاذ القرارات القانونية بشكل مستقل، بينما يتم تكليف قاضٍ مستقل أو جهة قضائية بإجراء التحقيقات بشكل منفصل. يسهم هذا في تحقيق التوازن والنزاهة في إجراءات التحقيق ويحمي حقوق المتهمين من التعسف والاعتداء.

بالتالي، يبرز مبدأ الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق كضمان أساسي لتحقيق العدالة وحماية حقوق المتهمين، ويشكل جزءاً أساسياً من الإصلاحات القانونية التي يمكن أن تسهم في تعزيز سلامة النظام القضائي.

خاتمة

يتجلى من خلال السياسة الجنائية المصرية تأثير هيمنة السلطة التنفيذية على الأجهزة القانونية، حيث تم تأجيل حق التقاضي على درجتين في مادة الجنايات لمدة عشر سنوات من أجل إقامة محاكمات سياسية لقمع المعارضين/ات السياسيين/ات و تم استغلال التشريعات الجنائية بشكل تكتيكي لتفريغ المشهد السياسي من أي مظاهر معارضة قبل تركيز الحق المؤجل في الاستئناف، بما يساهم في تحقيق هدف السلطة السياسية في تثبيت سيطرتها على البلاد.
يعكس هذا الواقع حالة انعدام التوازن في السلطات وقلة الشفافية في العمل الحكومي، مما ينعكس سلباً على حقوق الإنسان ويقلل من فعالية النظام القانوني في تحقيق العدالة وحماية حقوق المواطنين.
في النهاية، تثمن بلادي خطوات تشكيل محاكم الاستئناف للنظر في قضايا الجنايات، إلا أن هناك حاجة مستمرة إلى تعزيز الشفافية وضمان الحريات عن طريق الرقابة القضائية على أعمال التحقيق والاتهام، مع التركيز على حماية حقوق الإنسان. كما يقع على عاتق المشرع والقضاء المصري ومساعديه تقديم العدالة دون تأثيرات سياسية، وضمان فعالية النظام القانوني الجنائي في تقديم المحاكمة العادلة.

توصيات

- ضرورة مراجعة التشريعات الجنائية لضمان تحقيق التوازن بين التحقيق وحقوق المتهمين عن وجوبية عرض المتهمين/ات على قضاة التحقيق وتفعيل دور الرقابة القضائية على صحة إجراءات الإيقاف والاتهام بما يتناسب مع الضمانات القانونية لحماية حقوق المتهمين/ات.

- تعزيز شفافية العمل التشريعي والتزامه بحماية حقوق المواطنين/ات المصريين دون مصادرة أو تأجيل وضمان تقديم العدالة دون تأثيرات سياسية غير مشروعة.

- توفير الإمكانيات المادية والبشرية لضمان فعالية نظام الاستئناف في مجال الجنايات وضمان حق المتهمين في التقاضي على درجتين.

- التركيز على حماية حقوق الإنسان والحفاظ على معايير المحاكمة العادلة في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية.

- تعزيز استقلالية النيابة العامة عن التدخلات السياسية أو الإدارية، مما يسمح لها باتخاذ قرارات رفع الدعوى بشكل مستقل ونيابة عن المجتمع.

- تعيين قضاة مستقلين أو هيئات قضائية خاصة بالتحقيقات لضمان أن يتم إجراء التحقيق بشكل مستقل ونزيه دون تأثير من جهات أخرى.

- تعزيز الرقابة القضائية على إجراءات التحقيق للتحقق من توافقها مع مبدأ الفصل وللحفاظ على نزاهة العمل القضائي.

- العمل على مواصلة إصلاح قانون الإجراءات الجنائية لمعالجة مسائل التحقيقات الجنائية واستخدام التحقيقات كأداة لتحقيق أهداف سياسية.